

17/02/2026

الأخبار

افتتاحية

لوبيات العشوائية

كشفت الفيضانات الأخيرة التي شهدتها عدة أقاليم بالمملكة، من بينها مناطق بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، عن اختلالات عميقة في مجال التعمير، وعزت على هشاشة عدد من البنيات التحتية، وصعوبة تدخل لجان اليقظة ومصالح الوقاية المدنية، بسبب تفشي مظاهر العشوائية والبناء في مجاري الوديان، وبمناطق منخفضة يستحيل معها تصريف مياه الأمطار بشكل طبيعي وأمن.

لقد أبانت هذه الكوارث الطبيعية أن مشكل العشوائية ليس مجرد ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالفقر والهشاشة، بل هو نتيجة تراكمات معقدة ساهمت فيها لوبيات تستفيد من الفوضى العمرانية، وتغذيها لأهداف انتخابية، أو مصلحة ضيقة، على حساب سلامة المواطنين وإستنزاف المال العام للهيكلة وضمان الحد الأدنى من شروط العيش الكريم.

ولا أحد يمكنه إنكار ارتباط ظاهرة البناء العشوائي بحاجيات اجتماعية حقيقية، خاصة في صفوف الفئات الهشة والفقرية، التي تبحث عن مأوى في ظل تعقيد مساطر التعمير وارتفاع كلفة السكن القانوني، غير أن هذا المعطى الاجتماعي تم استغلاله من قبل لوبيات تحكم في عدد من الجماعات الترابية، بتوظيف البناء غير القانوني كورقة انتخابية، والتلاعب في تصاميم التهيئة أو تجميدها لسنوات طويلة، وغض الطرف عن توسع أحياء عشوائية، مقابل مكاسب سياسية أو مالية.

وهكذا تحولت العشوائية إلى منظومة غير معلنة، تتشاك في المصالح بين منتخبيين ووسطاء وبعض المواطنين، ما جعل القانون يطبق بانتقائية أحيانا، وافقد المؤسسات المعنية جزءا من هيبتها في مجال ضبط التعمير.

وعندما اجتاحت السيول عددا من المناطق، برزت خطورة البناء في مجاري الوديان وبالقرب من المنحدرات الصخرية، أو فوق أراض معرضة لانزلاقات التربة، كما ظهرت مشاكل غياب الدراسات التقنية اللازمة في عدد من المشاريع، سواء تعلق الأمر بتجزئات سكنية أو ببنيات تحتية لم تراعى فيها التحولات المناخية المتسارعة.

إن تحكم لوبيات العشوائية لم ينعكس فقط على سلامة السكان، بل كلف ميزانية الدولة اعتمادات ضخمة لإعادة تأهيل البنيات التحتية المتضررة، وتقوية شبكات التطهير، وإصلاح الطرق، وتوفير الحد الأدنى من شروط السكن اللائق في أحياء نشأت خارج أي تخطيط مسبق.

إن الدولة تجد نفسها في كل مرة مطالبة بالتدخل لإنقاذ الأرواح أولا، ثم بضح أموال إضافية لتدارك اختلالات كان بالإمكان تفاديها واستثمارها في قطاعات أخرى مثل الملفات الاجتماعية، لو احترمت القوانين وتم تطبيقها بصرامة وعدل وقطعية حقيقية مع خروقات الماضي.

وفي الختام فإن المرحلة الراهنة تفرض الانتقال من منطق المعالجة الظرفية إلى منطق الإصلاح البنوي، بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في كل ما يتعلق بخروقات التعمير، والتحيين الشامل للتصاميم التهيئة بما يراعي التحولات المناخية والديموقراطية، وتبسيط مساطر البناء القانوني لتشجيع المواطنين على سلوك المسار المشروع، وتوفير بدائل سكنية حقيقية للفئات الهشة، خاصة في الوسط القروي، بما يضمن الحق في السكن اللائق دون الوقوع في براثن الوسطاء الذين يفسدون كل شيء.

الأخبار